شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) - ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولـة الكويـت

البيانـات الماليـة المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
مـع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) - ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولـة الكويـت

البيانـات الماليـة المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
مـع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	
بيان المركز المالي المجمع	3
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	4
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	5
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	6
بيان التدفقات النقدية المجمع	7
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	8 – 23

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٣
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) - ش.م.ك. (مقفلة)
دولـة الكويـت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي المتحفظ

لقـد دققنا البيانات الماليـة المجمعة المرفقـة لشركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) - ش.م.ك. (مقفلة) (الشركة الأم) وشركاتها التابعة (المجموعة)، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2016، وبيانات الأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر والدخل الشـامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسـنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضـاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، وباستثناء أية تأثيرات محتملة نتيجة للأمر المبين في أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية المجمعة تظهر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية المركز المالي المجمع للمجموعة كما فـي 31 ديسمبر 2016، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية آنذاك وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

1- كما هو مبين في إيضـاح رقم (10) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة، تم إدراج الموجودات غير الملموسـة الخاصـة بتراخيص حملات الحج والعمرة بقيمة دفترية 4,174,949 دينار كويتي. لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة كما في 31 ديسمبر 2016، وبالتالي، فإننا لم نتمكن من تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء أية تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة في البيانات المالية المجمعة المرفقة.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي للمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالإلتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساسا في إبداء رأينا المتحفظ.

التأكيد على أمر

نود أن نشير إلى الأمور التالية، وذلك لا يعد تحفظاً إضافياً على رأينا:

1- إيضـاح رقم (6) وإيضـاح رقم (20) بخصـوص وجود نزاع قضـائي لعقارات مسـتأجرة بمدينة مكة المكرمة - المملكة العربية السعوديـة.
2- إيضاح رقم (21) بشأن الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة الأم والموافقة على تخفيض رأس مال الشركة الأم وإيضاح رقم (7).

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسبا لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشـركة الأم مسـؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاسـتمرارية والافصـاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاسـتمرارية وتطبيق مبدأ الاسـتمرارية المحاسـبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصـفية الشـركة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

شركـة RSM البزيع وشركاهم هي عضو في شبكة RSM. RSM هو الاسم التجاري المستخدم من قبل الأعضاء في شبكة RSM.
إن كل عضو في شبكة RSM هو شركة محاسبة واستشارات لها وضعها القانوني المستقل . إن شبكة RSM ليست بذاتها كيانا قانونياً مستقلاً.

RSM

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الإحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.

- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات المجمعة، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

- الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركة الأم أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد إلتزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص علية قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي المجموعة أو نتائج أعمالها.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
5 ديسمبر 2017

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات
مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

	إيضاح	2016	2015
الموجودات			
الموجودات المتداولة:			
نقد ونقد معادل	3	**1,144,225**	230,642
ودائع لأجل	4	**21,000**	21,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	5	**29,150**	41,487
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	6	**1,016,942**	957,934
مستحق من أطراف ذات صلة	7	**1,434,947**	2,448,240
مجموع الموجودات المتداولة		**3,646,264**	3,699,303
الموجودات غير المتداولة:			
موجودات مالية متاحة للبيع	8	**754,384**	754,384
استثمار في شركة تابعة غير مجمعة		**-**	12,240
ممتلكات ومعدات	9	**117,398**	182,980
موجودات غير ملموسة	10	**4,193,908**	4,212,533
مجموع الموجودات غير المتداولة		**5,065,690**	5,162,137
مجموع الموجودات		**8,711,954**	8,861,440
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات المتداولة:			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	11	**1,305,759**	1,344,632
مستحق إلى أطراف ذات صلة	7	**184,216**	138,567
مجموع المطلوبات المتداولة		**1,489,975**	1,483,199
المطلوبات غير المتداولة:			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	12	**145,150**	148,216
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**145,150**	148,216
مجموع المطلوبات		**1,635,125**	1,631,415
حقوق الملكية:			
رأس المال	13	**17,000,000**	17,000,000
إحتياطي ترجمة عملات أجنبية		**(1,748)**	(11,339)
خسائر متراكمة		**(9,729,201)**	(9,615,717)
مجموع حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم		**7,269,051**	7,372,944
الحصص غير المسيطرة		**(192,222)**	(142,919)
مجموع حقوق الملكية		**7,076,829**	7,230,025
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**8,711,954**	8,861,440

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

خالد حسن الكندري
رئيس مجلس الإدارة

شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) - ش.م.ك. (مقفلة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2016	2015
إيرادات خدمات	16	**5,883,619**	6,433,535
تكاليف خدمات	16	**(5,270,292)**	(6,095,681)
مجمل الأرباح		**613,327**	337,854
صافي أرباح استثمارات	17	**13,338**	5,308
إيرادات فروق عملات أجنبية		**4,073**	7,315
إيرادات ودائع		**265**	784
مخصص لم يعد له ضرورة		**-**	261
إيرادات أخرى		**12,297**	7,107
أرباح التشغيل		**643,300**	358,629
مصاريف عمومية وإدارية	18	**(700,563)**	(819,656)
إستهلاكات وإطفاءات	10&9	**(56,507)**	(87,912)
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	19	**(35,295)**	(379,567)
خسائر انخفاض في قيمة استثمار في شركة تابعة غير مجمعة		**(12,240)**	-
إجمالي المصاريف والأعباء		**(804,605)**	(1,287,135)
صافي خسارة السنة		**(161,305)**	(928,506)
الخاص بـ :			
مساهمي الشركة الأم		**(113,484)**	(890,110)
الحصص غير المسيطرة		**(47,821)**	(38,396)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة		**(161,305)**	(928,506)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) - ش.م.ك. (مقفلة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	2016	2015
صافي خسارة السنة	**(161,305)**	(928,506)
الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى):		
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقا إلى الأرباح أو الخسائر		
فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية	**8,109**	(6,752)
الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	**8,109**	(6,752)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	**(153,196)**	(935,258)
الخاص بـ :		
مساهمي الشركة الأم	**(103,893)**	(892,468)
الحصص غير المسيطرة	**(49,303)**	(42,790)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	**(153,196)**	(935,258)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) - ش.م.ك. (مقفلة) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم					
	رأس المال	إحتياطي ترجمة عملات أجنبية	خسائر متراكمة	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	المجموع
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014	17,000,000	(8,981)	(8,725,607)	8,265,412	(106,336)	8,159,076
الحركة على الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	6,207	6,207
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	(2,358)	(890,110)	(892,468)	(42,790)	(935,258)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015	17,000,000	(11,339)	(9,615,717)	7,372,944	(142,919)	7,230,025
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة	-	9,591	(113,484)	(103,893)	(49,303)	(153,196)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016	**17,000,000**	**(1,748)**	**(9,729,201)**	**7,269,051**	**(192,222)**	**7,076,829**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

	2016	2015
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
صافي خسارة السنة	**(161,305)**	(928,506)
تسويات :		
صافي أرباح إستثمارات	**(13,338)**	(5,308)
إيرادات ودائع	**(265)**	(784)
مخصص لم يعد له ضرورة	**-**	(261)
خسائر بيع ممتلكات و معدات	**(95)**	-
إستهلاكات وإطفاءات	**117,589**	347,183
خسائر انخفاض في قيمة استثمار في شركة تابعة غير مجمعة	**12,240**	-
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	**35,295**	379,567
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	**27,783**	30,589
	17,904	(177,520)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	**(94,303)**	(134,176)
مستحق من أطراف ذات صلة	**1,013,293**	10,973
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	**(31,249)**	174,944
مستحق إلى أطراف ذات صلة	**45,649**	138,567
النقد الناتج من العمليات	**951,294**	12,788
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة	**(30,849)**	(1,018)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**920,445**	11,770
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
إيرادات أرباح مستلمة	**25,675**	-
إيرادات ودائع مستلمة	**265**	784
المحصل من بيع موجودات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**-**	101,004
المدفوع لشراء ممتلكات ومعدات	**(32,802)**	(70,339)
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات	**-**	11,927
المدفوع لشراء موجودات غير ملموسة	**-**	(150,000)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	**(6,862)**	(106,624)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
صافي الحركة على الحصص غير المسيطرة	**-**	6,207
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية	**-**	6,207
صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد معادل	**913,583**	(88,647)
نقد ونقد معادل في بداية السنة	**230,642**	319,289
نقد ونقد معادل في نهاية السنة (إيضاح 3)	**1,144,225**	230,642

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

1 - التأسيس والنشاط

إن شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) – ش.م.ك. هي شركة مساهمة كويتية (مقفلة) مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة بموجب عقد تأسيس رقم 1378/ جلد 1 والمؤرخ في 19 فبراير 2008، وتعديلاته اللاحقة وآخرها ما تم التأشير عليه بالسجل التجاري تحت رقم 1182 بتاريخ 13 مايو 2015.

إن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الأم هي القيام بما يلي :

1. تقديم خدمات الحج والعمرة (وفقاً للضوابط والمعايير الصادرة من وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية).
2. بيع وشراء واستيراد وتصدير المواد الغذائية والإستهلاكية وذلك لتحقيق أغراض الشركة.
3. تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
4. استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

ويكون للشركة الأم مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة.

يجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشىء أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها، على أن يكون ذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

تمارس المجموعة نشاط الحج والعمرة من خلال التراخيص التالية والصادرة من وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية:

الحملة التابعة	نسبة الملكية	
	2016	2015
1) حملة يوسف حسن يوسف الكندري للحج والعمرة	%100	%100
2) حملة وليد حسن يوسف الكندري للحج والعمرة	%100	%100
3) حملة مساعد الشايجي للحج والعمرة	%100	%100
4) حملة محمد ناظم محمد المسباح للحج والعمرة	%100	%100
5) حملة أحمد حسن يوسف الكندري للحج والعمرة	%100	%100

بلغ عدد موظفي الشركة الأم 13 موظف كما في 31 ديسمبر 2016 (2015 – 18 موظف).

إن عنوان الشركة المسجل هو ص. ب 24120 الصفاة 13102 – دولة الكويت.

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016، والذي حل محل قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له، وفقا للمادة رقم (5)، سوف يتم تفعيل القانون الجديد بأثر رجعي اعتبارا من 26 نوفمبر 2012، تم إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم 1 لسنة 2016 في 12 يوليو 2016 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليو 2016 والتي بموجبها تم إلغاء اللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012. إن تطبيق قانون الشركات الجديد ليس من المتوقع أن يكون له أي تأثير على الشركة الأم.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 5 ديسمبر 2017. إن الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ - أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينارالكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الأراء والتقديرات والإفتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية المجموعة. لقد تم الإفصاح عن الأراء والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (س).

المعايير والتفسيرات الصادرة جارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2016 المتعلقة بالمجموعة وبيانها كالتالي:

تعديلات على معايير المحاسبة الدولية رقم (16) و (38) – توضيح الطرق المقبولة للإستهلاك والإطفاء

إن تلك التعديلات الجارية التأثير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح الأساس الوارد في معايير المحاسبة الدولية رقم (16) و (38)، والذي يبين أن الإيرادات تعكس نمط المنافع الإقتصادية الناتجة من الأعمال التجارية (التي تشمل الأصل كجزء منها)، وليست المنافع الإقتصادية الناتجة عن إستخدام الأصل ذاته. ونتيجة لذلك، فإن الطرق المستندة إلى نمط الإيرادات لا يمكن إستخدامها لإستهلاك الممتلكات والمعدات، ولكن يمكن إستخدامها فقط في حالات محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – مبادرة الإفصاحات

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح بعض الأراء المستخدمة عند عرض البيانات المالية المجمعة. تضمنت تلك التعديلات ما يتعلق بالأمور التالية:

- المادية: حيث يجب ألا تكون المعلومات مبهمة عن طريق تجميع أو عرض معلومات غير مادية، كما يجب تطبيق عوامل المادية على كافة بنود البيانات المالية المجمعة وكذلك على أي إفصاح محدد قد يتطلب أي معيار إدراجه بالبيانات المالية المجمعة.
- بيان المركز المالي وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر المجمع: حيث يمكن دمج وتفصيل البنود المعروضة بهما إذا تطلب الأمر، كما توجد إرشادات إضافية حول الاجماليات الجزئية في هذه البيانات المالية.
- الإيضاحات: حيث تم إضافة أمثلة إضافية للطرق الممكنة لترتيب الإيضاحات وذلك للتأكيد على وجوب مراعاة قابلية الفهم وإمكانية المقارنة عند تحديد ترتيب تلك الإيضاحات.

التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2012 – 2014:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) – الأدوات المالية – الإفصاحات

تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، حيث تتضمن تلك التعديلات توضيحا على أنه بالنسبة للموجودات المالية المحولة لأطراف أخرى إستنادا إلى اتفاقيات خدمة لهذه الموجودات المالية والتي تسمح للطرف المحول بإلغاء الإعتراف بتلك الموجودات عند تحويلها، فان المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 يتطلب الإفصاح عن جميع أشكال التداخل المستمرة التي قد تكون لا تزال متاحة للشركة في الموجودات المحولة. يوضح هذا المعيار إرشادات لتحديد مفهوم التداخل المستمر في هذا السياق، بالاضافة إلى إرشادات خاصة لمساعدة إدارة المنشأة في تحديد ما إذا كانت اتفاقيات الخدمة لهذه الموجودات المالية المحولة تمثل تداخل مستمر أم لا. وقد استتبع هذه التعديلات تعديلا على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 لمنح نفس الميزة لمن يقوم بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى. كما تضمنت التعديلات على هذا المعيار تعديلا آخر يوضح أن الافصاحات الإضافية التي تتطلبتها تلك التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 غير مطلوبة تحديدا لجميع الفترات المالية المرحلية، إلا إذا تطلبها معيار المحاسبة الدولي رقم 34.

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها من قبل المجموعة:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) – مبادرة الافصاحات

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، تتطلب من المنشأة تقديم إفصاحات تتيح لمستخدمي البيانات المالية المجمعة تقييم التغيرات في المطلوبات الناشئة من أنشطة التمويل، بما في ذلك التغيرات الناشئة عن التدفقات النقدية والتغيرات الغير نقدية، مع السماح بالتطبيق المبكر.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية وأن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح المبادئ في التحقق وإلغاء التحقق للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) – الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) – عقود الإنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) – برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) – إتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) – الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) – إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

ينطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى، مثل معيار المحاسبة الدولي رقم 17. كما توفر متطلباتها نموذجا للإعتراف وقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والمعدات.

إن تلك التعديلات والمعايير لا يتوقع أن يكون لها تاثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

ب - أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم والشركات التابعة التالية:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية %	
			2016	2015
شركة أجنحة مواسم للسياحة والسفر – خالد حسن يوسف الكندري وشريكته – ذ.م.م.	دولة الكويت	خدمات السياحة والسفر	99	99
مؤسسة يوسف حسن الكندري للإعاشة – مؤسسة فردية خليجية	المملكة العربية السعودية	تقديم خدمات الحج	60	60

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:
- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأن هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فانه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لاعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ الشركة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:
- حقوق تصويت المجموعة نسبة الى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالأخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند إتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة بإستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.

تقاس الحصص غير المسطيرة إما بالقيمة العادلة، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراة، وذلك على أساس كل عملية على حده.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة دون فقدان السيطرة كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملاك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي :
- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقا لما يلزم لهذه البنود.

جـ - الأدوات المالية:
تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد والنقد المعادل، ودائع لأجل، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المدينين، المستحق من أطراف ذات صلة، الموجودات المالية المتاحة للبيع، الدائنين والمستحق إلى أطراف ذات صلة.

- **الموجودات المالية:**

1 - النقد والنقد المعادل
يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

2 - المدينون
يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الإعتيادي، ويتم الإعتراف مبدئيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا مخصص الإنخفاض في القيمة. يتم إحتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين. تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في إحتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بإستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب مخصص، ويتم الإعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أوالخسائر المجمع.

3 - الإستثمارات المالية

التحقق المبدئي والقياس
تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها المالية التي تخضع لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 ضمن الفئات التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر وموجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي لها.

1) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
تتضمن هذه الفئة بندين فرعيين هما: موجودات مالية محتفظ بها لغرض التداول وموجودات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء.

يتم التصنيف كأصل مالي محتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساسا لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات مالية مدارة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو إذا كان مشتقة فعالة كأداة تحوط ولم يتم تصنيفها.

يتم تبويب الأصل المالي كمصنف بالقيمة العادلة من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي إذا كان ذلك التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة القياس أو التحقق الذي قد ينشأ بخلاف ذلك، أو إذا كان مداراً ويتم تقييم أدائه وإعداد تقارير داخلية عنه على أساس القيمة العادلة وفقا لإدارة مخاطر موثقة أو استراتيجية استثمارية.

2) الموجودات المالية المتاحة للبيع
إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى. يتم تصنيف هذه الموجودات المالية كموجودات غير متداولة ما لم يكن لدى الإدارة نية إستبعاد الاستثمار خلال 12 شهراً من نهاية الفترة المالية.

يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة – وهو التاريخ الذي التزمت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات. يتم قيد الموجودات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق
بعد التحقق المبدئي، يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تسجيل الذمم المدينة بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصا أي مخصص إنخفاض في القيمة. إن القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء.

يتم إحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل المجموعة عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الأخر.

في حالة عدم توافر طريقة موثوق بها لقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة إستبعاد أو إنخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الأخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إلغاء الاعتراف
يتم إلغاء الإعتراف بالأصل المالي (كليا أو جزئيا) في إحدى هاتين الحالتين:
أ - عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي.
ب - عندما تحول المجموعة حقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل مالي، وذلك في الحالات التالية:
1 - إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الأصل المالي من قبل المجموعة.
2 - عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود نسبة مشاركتها فيه.

الإنخفاض في القيمة
في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، فإن أي إنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأصل المالي بحيث يصبح اقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الإعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في القيمة. يتم تقييم الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي، ويتم تحديد الانخفاض المطول على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية – الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوما منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الإعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع – تحول من الدخل الشامل الأخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع لأدوات الملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

- **المطلوبات المالية:**

1 - الدائنون:
يتمثل رصيد الدائنون في الدائنين التجاريين والدائنين الأخرين. يمثل بند الدائنون التجاريون الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

د - ممتلكات ومعدات:
تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الممتلكات والمعدات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الإستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الممتلكات والمعدات يتم استبعاد تكلفتها وإستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم إحتساب إستهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والمعدات كما يلي:

	سنوات
معدات مكتبية	3
أثاث وتركيبات	5
كمبيوتر	3
تحسينات	2

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دوريا للتأكد من أن الطريقة وفترة الإستهلاك تتفقان مع المنفعة الإقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الإستعمال المستمر لتلك الموجودات.

هـ - الموجودات غير الملموسة :

عند التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتكبدة لإعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للتحقق المبدئي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الانتاجية المحددة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة. يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاطفاء دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الاطفاء تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الموجودات غير الملموسة.، بينما يتم إدراج الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الانتاجية غير المحددة بالتكلفة ناقصاً الخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة

يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند الاستبعاد.

تتمثل الموجودات غير الملموسة المقتناة من قبل المجموعة فيما يلي:

1- تراخيص حملات الحج والعمرة

يتم تسجيل الأسماء التجارية لحملات الحج والعمرة بالتكلفة التاريخية. إن الأسماء التجارية لحملات الحج والعمرة ليس لها عمر محدد، ويتم قياسها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت.

2- الخلو

يتم تسجيل الخلو مبدئيا بالتكلفة، ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة ناقصا الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم إحتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي الخاص بهذا الأصل والمقدر بـ 5 سنوات.

و - إنخفاض قيمة الموجودات:

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ز - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:
يتم إحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

ح - رأس المال:
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ط - تحقق الإيراد:
يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة. يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات، والخصومات والتنزيلات وكذلك بعد إستبعاد المبيعات المتبادلة بين شركات المجموعة.

تقوم المجموعة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الإقتصادية سوف تتدفق للمجموعة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع. تستند المجموعة في التقديرات على النتائج التاريخية، بعد الأخذ بعين الإعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده.

المبيعات
تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق إيراد بيع البضائع عند تحويل المخاطر ومنافع الملكية الهامة إلى المشتري. لا تمارس المجموعة أي نشاط لبرامج ولاء العملاء.

تقديم الخدمات
يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

إيرادات العوائد
تحتسب إيرادات العوائد، على أساس نسبي زمني وذلك بإستخدام أسلوب العائد الفعلي.

توزيعات الأرباح
يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في إستلام تلك الدفعات.

الإيجارات
يتم تحقق إيرادات الإيجارات، عند إكتسابها، على أساس نسبي زمني.

العمولات
عندما تكون المجموعة وكيلا عن الطرف الرئيسي للصفقة بدلا من كونها ذلك الطرف الرئيسي، يكون الإيراد المعترف فيه هو صافي مبلغ العمولة للمجموعة.

الايرادات الاخرى
يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ي - المخصصات:
يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة إلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل سنة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثيرالقيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ك - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:
يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم المحول إلى الإحتياطي الإجباري و أي خسائر متراكمة. لم يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 لعدم وجود ربح يخضع لإحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

ل - حصة الزكاة:
يتم إحتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية طبقا للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم إحتساب حصة الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 لعدم وجود ربح مالي تحتسب حصة الزكاة على أساسه.

م - العملات الأجنبية:

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعارالصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غيرالنقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية في الأدوات المصنفة كموجودات متاحة للبيع فتدرج ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" ضمن الدخل الشامل الأخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار صرف مساوية تقريبا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الأخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم إستبعاد العمليات الأجنبية فيها.

ن - الأحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

س - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والإفتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ) الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2، قامت الإدارة بإبداء الأراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

1- تحقق الإيرادات:

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة.

3 - تصنيف الموجودات المالية:

عند إقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر " أو"متاح للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجوداتها المالية.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا ما تم اقتناؤها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أوالخسائر عند الإقتناء، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوق بها. تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها حتى الإستحقاق عندما يكون لدى المجموعة نية إيجابية ومقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق. يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كموجودات مالية "متاحة للبيع".

4 - إنخفاض قيمة الموجودات المالية:

تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد إنخفاض أدوات الملكية المتاحة للبيع، والذي يتطلب آراء هامة. ولاتخاذ هذه الأراء، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان الإنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاءة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى، إضافة إلى النظرة المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض "جوهري" أو "مطول" يتطلب آراء هامة.

ب) التقديرات والافتراضات:

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1 - القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:

تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أوالأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة يخضع لموافقة الإدارة.

3 – إنخفاض قسمة الموجودات غير المالية:

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد، والتي تمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي إستثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

3 - نقد ونقد معادل

	2016	2015
نقد في الصندوق	**5,531**	7,293
نقد لدى البنوك	**998,694**	183,349
ودائع بنكية قصيرة الأجل	**140,000**	40,000
	1,144,225	230,642

يتراوح متوسط العائد على الودائع البنكية قصيرة الأجل من 1% إلى 1.5% سنوياً (2015 - من 1% إلى 1.5% سنوياً)، وتستحق هذه الودائع بمعدل 90 يوم (2015 - 90 يوم).

تتضمن حسابات البنوك مبلغ محتجز بقيمة 91,000 دينار كويتي (2015: 91,250 دينار كويتي) مقابل خطابات ضمان صادرة للمجموعة.

4 - ودائع لأجل

تستحق هذه الودائع خلال 12 شهر (31 ديسمبر 2015 – 12شهر).

5 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2016	2015
صناديق استثمارية	**29,150**	41,487
	29,150	41,487

إن الموجودات المالية المذكورة أعلاه مصنفة بالقيمة العادلة.

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	2016	2015
الرصيد في بداية السنة	41,487	137,183
إسترداد وحدات	-	(101,004)
(خسائر) أرباح غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(12,337)	5,308
الرصيد في نهاية السنة	29,150	41,487

6 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2016	2015
مدينون تجاريون (أ)	1,081,661	903,039
أرصدة مدينة أخرى متعلقة بعقارات مؤجرة بمدينة مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية (ب)	243,291	243,291
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (جـ)	(848,569)	(903,605)
صافي مدينون تجاريون	476,383	242,725
دفعات مقدمة – قضايا (د)	745,680	745,680
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (جـ)	(745,680)	(745,680)
صافي دفعات مقدمة – قضايا	-	-
دفعات مقدمة أخرى	765,932	728,858
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (جـ)	(317,923)	(250,309)
صافي دفعات مقدمة أخرى	448,009	478,549
تأمينات مستردة	76,719	85,419
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (جـ)	(22,717)	-
موظفون مدينون	3,823	69,649
أخرى	34,725	81,592
	1,016,942	957,934

(أ) مدينون تجاريون:
إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين كما يلي:

	2016	2015
6 إلى 12 شهر	475,756	256,668
أكثر من سنة	605,905	646,371
	1,081,661	903,039

(ب) يتمثل هذا الرصيد في صافي القيمة الدفترية لممتلكات ومعدات موجودة بعقارات مؤجرة بمدينة مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، والذي قامت المجموعة بتأجيره في عام 2010 حيث أن هناك نزاع قانوني فيما يتعلق بهذا العقار. إن تلك الممتلكات والمعدات ليست في حيازة المجموعة في الوقت الحالي، وبالتالي قامت المجموعة بتصنيف تلك الأرصدة كأرصدة مدينة أخرى كما قامت بتكوين مخصص لكامل المبلغ.

(جـ) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
إن حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هي كما يلي:

	2016	2015
الرصيد في بداية السنة	1,899,594	1,808,308
المحمل خلال السنة (إيضاح 19)	35,295	91,547
مخصص لم يعد له ضرورة	-	(261)
الرصيد في نهاية السنة	1,934,889	1,899,594

(د) يتضمن بند الدفعات المقدمة – قضايا بمبلغ 576,000 دينار كويتي يتمثل في عقد إيجار عقارات بمدينة مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية لمدة خمسة أعوام هجرية بمبلغ يعادل 6,280,000 دينار كويتي وتسدد كما يلي :

	المبلغ
دفعة مقدمة	960,000
دفعات للسنوات الأولى والثانية	1,936,000
دفعات للسنوات المتبقية	3,384,000
	6,280,000

قامت المجموعة بسداد مبلغ 2,532,000 دينار كويتي من الرصيد أعلاه وتسجيل مبلغ 1,160,000 دينار كويتي ومبلغ 796,000 دينار كويتي ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2011 و 2012 على التوالي ليصبح رصيد الدفعة المقدمة لذلك العقد بمبلغ 576,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2012، ثم توقفت المجموعة عن السداد وتم تكوين مخصص مقابل كامل الرصيد للدفعة المقدمة كما في 31 ديسمبر 2016 بمبلغ 576,000 دينار كويتي وإظهار الرصيد غير المدفوع بمبلغ 3,748,000 دينار كويتي ضمن إيضاح الارتباطات الرأسمالية إيضاح رقم 24. وقامت المجموعة برفع دعوى قضائية لفسخ العقد وطبقاً لرأي المحامي القانوني للمجموعة فإن موقف المجموعة جيد في تلك القضية.

7 - الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين وأفراد الإدارة العليا وشركة تابعة غير مجمعة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات، يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع:	مساهمين	أطراف ذات صلة أخرى	شركة تابعة غير مجمعة	2016	2015
مستحق من أطراف ذات صلة (أ)	3,599,020	235,436	492,013	4,326,469	5,339,762
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب)	(2,399,509)	-	(492,013)	(2,891,522)	(2,891,522)
	1,199,511	235,436	-	1,434,947	2,448,240
مستحق إلى أطراف ذات صلة	184,216	-	-	184,216	138,567

مزايا الإدارة العليا:	2016	2015
مزايا قصيرة الأجل	75,238	73,996
مزايا ما بعد التوظيف	6,153	6,153
مزايا نهاية الخدمة	12,000	12,000
	93,391	92,149

أ- بموجب إتفاقية تسوية مديونية بتاريخ 23 ديسمبر 2015، تتعلق بالمبلغ المستحق على شركة الرتاج القابضة – ش.م.ك. (قابضة) (طرف ذو صلة – مساهم رئيسي سابق) والبالغ 4,799,020 دينار كويتي، فقد تم الإتفاق على ما يلي:

- تلتزم شركة الرتاج القابضة – ش.م.ك. (قابضة) بسداد مبلغ 1,200,000 دينار كويتي نقدا خلال شهرين من تاريخ الإتفاقية. لاحقا لتاريخ البيانات المالية المجمعة، قامت المجموعة بتحصيل مبلغ 1,200,000 دينار كويتي.
- يتم تحويل باقي رصيد المديونية بمبلغ 3,599,020 دينار كويتي لتصبح مستحقة من طرف ذو صلة آخر (مساهم)، وذلك بضمان عدد 50,013,500 سهم من أسهم شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) – ش.م.ك. (مقفلة) والتي يتم التنازل عنها من قبل أطراف آخرى مشاركة في الإتفاقية لصالح المدين الجديد (المساهم).
- يلتزم المدين الجديد (المساهم) باستخدام أسهم الضمان تلك لإعادة هيكلة رأس مال شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) – ش.م.ك. (مقفلة).

ب- إن حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كما يلي:

	2016	2015
الرصيد في بداية السنة	2,891,522	2,603,502
المحمل خلال السنة (إيضاح 19)	-	288,020
الرصيد في نهاية السنة	2,891,522	2,891,522

8 - موجودات مالية متاحة للبيع

	2016	2015
أوراق مالية محلية – غير مسعرة	754,384	754,384
	754,384	754,384

لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لأوراق مالية غير مسعرة بمبلغ 754,384 دينار كويتي (2015 – 754,384 دينار كويتي) نظرا لعدم توافر طريقة موثوق بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية، وبالتالي تم إدراجه بالتكلفة.

إن الموجودات المالية أعلاه مدرجة بالدينار الكويتي.

9 - ممتلكات ومعدات

	معدات مكتبية	أثاث وتركيبات	كمبيوتر	تحسينات	المجموع
التكلفة:					
كما في 31 ديسمبر 2015	35,180	698,063	60,679	563,348	1,357,270
إضافات	8,258	12,216	2,283	10,045	32,802
استبعادات	(337)	-	(51)	-	(388)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	174	-	-	190	364
كما في 31 ديسمبر 2016	**43,275**	**710,279**	**62,911**	**573,583**	**1,390,048**
الإستهلاك المتراكم:					
كما في 31 ديسمبر 2015	20,471	580,837	52,538	520,444	1,174,290
المحمل على السنة	6,862	59,865	7,139	24,847	98,713
المتعلق بالإستبعادات	(280)	-	(13)	-	(293)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	86	114	-	(260)	(60)
كما في 31 ديسمبر 2016	**27,139**	**640,816**	**59,664**	**545,031**	**1,272,650**
صافي القيمة الدفترية:					
كما في 31 ديسمبر 2016	**16,136**	**69,463**	**3,247**	**28,552**	**117,398**
كما في 31 ديسمبر 2015	14,709	117,226	8,141	42,904	182,980

تم توزيع الإستهلاك المحمل على السنة كما يلي:

	2016	2015
تكاليف الخدمات	**61,082**	259,271
إستهلاكات	**37,631**	69,455
	98,713	328,726

10 - موجودات غير ملموسة

	تراخيص حملات	خلو	المجموع
التكلفة:			
كما في 31 ديسمبر 2015	4,174,949	90,613	4,265,562
كما في 31 ديسمبر 2016	**4,174,949**	**90,613**	**4,265,562**
الإطفاء المتراكم:			
كما في 31 ديسمبر 2015	-	53,029	53,029
المحمل على السنة	-	18,876	18,876
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	-	(251)	(251)
كما في 31 ديسمبر 2016	**-**	**71,654**	**71,654**
القيمة الدفترية:			
كما في 31 ديسمبر 2016	**4,174,949**	**18,959**	**4,193,908**
كما في 31 ديسمبر 2015	4,174,949	37,584	4,212,533

تتمثل التراخيص في المبالغ المدفوعة لإستغلال حملات الحج والعمرة وهي كالتالي:

	2016	2015
حملة يوسف حسن يوسف الكندري للحج والعمرة	**2,750,000**	2,750,000
حملة وليد حسن يوسف الكندري للحج والعمرة	**497,949**	497,949
حملة مساعد الشايجي للحج والعمرة	**440,000**	440,000
حملة محمد ناظم محمد المسباح للحج والعمرة	**243,000**	243,000
حملة أحمد حسن يوسف الكندري للحج والعمرة	**244,000**	244,000
	4,174,949	4,174,949

11 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2016	2015
دائنون تجاريون	**908,429**	927,504
إجازات موظفين مستحقة	**43,254**	44,085
دفعات مقدمة من العملاء	**34,481**	32,420
مصاريف مستحقة	**315,004**	338,034
دائنون أخرون	**4,591**	2,589
	1,305,759	1,344,632

12 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	2016	2015
الرصيد في بداية السنة	**148,216**	118,645
المحمل خلال السنة	**27,783**	30,589
المدفوع خلال السنة	**(30,849)**	(1,018)
الرصيد في نهاية السنة	**145,150**	148,216

13 - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 170,000,000 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

14 - إحتياطي إجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة إلى الإحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل الإحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي الإجباري نظرا لوجود صافي خسارة خلال السنة.

15 - إحتياطي إختياري

وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة إلى الإحتياطي الإختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي الإختياري نظرا لوجود صافي خسارة خلال السنة.

16 - إيرادات / تكاليف خدمات

	2016		2015	
	إيرادات	تكاليف	إيرادات	تكاليف
خدمات أقامة	**1,951,814**	**1,846,835**	2,491,689	2,378,787
خدمات نقل	**1,482,442**	**1,276,677**	1,976,651	1,718,271
خدمات العمرة	**-**	**-**	10,059	9,700
خدمات الحج	**2,247,532**	**1,942,103**	1,769,007	1,902,294
خدمات تغذية	**201,831**	**204,677**	186,129	86,629
	5,883,619	**5,270,292**	6,433,535	6,095,681

17 - صافي أرباح استثمارات

	2016	2015
إيرادات توزيعات أرباح	**25,675**	-
خسائر (أرباح) غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**(12,337)**	5,308
	13,338	5,308

18 - مصاريف عمومية وإدارية

تتضمن المصاريف العمومية والإدارية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 تكاليف موظفين بمبلغ 471,392 دينار كويتي (2015: 613,152 دينار كويتي).

19 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

يتمثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها فيما يلي:

	2016	2015
مخصص مدينون تجاريون والدفعات المقدمة (إيضاح 6 - جـ)	**35,295**	91,547
مخصص مستحق من أطراف ذات صلة (إيضاح 7 - ب)	**-**	288,020
	35,295	379,567

20 - مطالبات قضائية

بتاريخ بيان المركز المالي المجمع يوجد مطالبات قضائية منظورة أمام القضاء كما هو مبين في إيضاح رقم 6 وقضايا أخرى مرفوعة ضد الغير أو من الغير تتعلق بمعاملات إيجارية أو تجارية.

21- الجمعية العامة وتوزيعات الأرباح المقترحة

إقترح مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 5 ديسمبر 2017 عدم توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم:

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 3 أغسطس 2016 على إقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية وعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 29 يوليو 2015 على إقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية وعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة الأم:

وافقت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 24 أغسطس 2016 على ما يلي:

1- تخفيض رأس مال الشركة الأم المصدر من مبلغ 17,000,000 دينار كويتي إلى مبلغ 11,998,650 دينار كويتي أي تخفيضه بعدد 50,013,500 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم ما يعادل مبلغ 5,001,350 دينار كويتي مقابل تنازل الشركة الأم عن المديونية المستحقة على المدين (إيضاح 7).
2- تعديل المادة رقم (6) من عقد التأسيس والمادة رقم (5) من النظام الأساسي للشركة الأم ليصبح نصها كالآتي:
3- "حدد رأس مال الشركة بمبلغ 11,998,650 دينار كويتي موزعاً على 119,986,500 سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية".

قامت الشركة الأم بتسليم محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة الأم إلى ممثل وزارة التجارة والصناعة ليتم التأشير في السجل التجاري على ما سبق. تم رفض القرار الصادر من قبل الجمعية العامة عير العادية لمساهمي الشركة الأم من قبل وزارة التجارة والصناعة مبررة ذلك أن التخفيض لا يجوز لمساهم واحد دون باقي المساهمين استنادا إلى نص المادة رقم (107) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتي تنص على ما يلي:

"في حالة تخفيض رأس مال الشركة عن طريق الغاء عدد من الأسهم بقيمة المبلغ المقرر تخفيضه من رأس المال، يتم الغاء جزء من الأسهم المملوكة لجميع المساهمين بالنسبة والتناسب بين ما يملكه من أسهم وإجمالي الأسهم الملغاة. ويتم التخفيض من خلال تعديل رأس المال وعدد الأسهم بسجل المساهمين لدى وكالة المقاصة، وتعتبر إيصالات الأسهم ملغاة، وتستبدل بإيصالات جديدة مدون بها القيمة الإسمية الجديدة بالإضافة للبيانات الأخرى ةما عسى أن تكون قم تم إجراؤه من قيود على الأسهم"

لم يتم التأشير في السجل التجاري على ما سبق حتى تاريخ إعداد البيانات المالية المجمعة.

22 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل، الودائع لأجل، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والمدينيين والمستحق من أطراف ذات صلة، الموجودات المالية المتاحة للبيع، الدائنيين والمستحق إلى أطراف ذات صلة، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه.

أ - مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الإقتراض.

	2016		
	الزيادة (النقص) في معدل الفائدة	الرصيد كما في 31 ديسمبر	الأثر على بيان الأرباح أوالخسائر المجمع
ودائع بنكية قصيرة الأجل	± 0.5%	140,000	± 700
ودائع لأجل	± 0.5%	21,000	± 105

	2015		
	الزيادة (النقص) في معدل الفائدة	الرصيد كما في 31 ديسمبر	الأثر على بيان الأرباح أوالخسائر المجمع
ودائع بنكية قصيرة الأجل	± 0.5%	40,000	± 200
ودائع لأجل	± 0.5%	21,000	± 105

ب - مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الأخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساسا في النقد لدى البنوك، الودائع البنكية قصيرة الأجل، الودائع لأجل والمدينين والمستحق من أطراف ذات صلة. إن النقد لدى البنوك، الودائع البنكية قصيرة الأجل، الودائع لأجل مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة، كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد لدى البنوك والودائع البنكية، الودائع لأجل والمدينين والمستحق من أطراف ذات صلة.

جـ - مخاطر العملات الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا تتعرض المجموعة حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

د - مخاطر السيولة:

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع.

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:

	2016	
	3 – 12 شهر	المجموع
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	**1,305,759**	**1,305,759**
مستحق إلى أطراف ذات صلة	**184,216**	**184,216**
المجموع	**1,489,975**	**1,489,975**

	2015	
	3 – 12 شهر	المجموع
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	1,344,632	1,344,632
مستحق إلى أطراف ذات صلة	138,567	138,567
المجموع	1,483,199	1,483,199

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر الإنخفاض في القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من إستثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وموجودات مالية متاحة للبيع.

23 - قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ المستلم من بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2016	المستوى الثاني	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**29,150**	**29,150**

2015	المستوى الثاني	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	41,487	41,487

كما في 31 ديسمبر، فان القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية، بإستثناء الموجودات المالية المتاحة للبيع والمسجلة بالتكلفة كما هو مبين في إيضاح رقم (8)، لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة لموجوداتها ومطلوباتها المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

24 - إرتباطات رأسمالية وإلتزامات محتملة

أ - إرتباطات رأسمالية:
قامت المجموعة بالتعاقد على استئجار عقارات لمدة 5 سنوات هجرية والتي يوجد بشأنها نزاع قضائي كما هو مبين بإيضاح (6) وطبقاً لعقد الايجار، فإن الشركة الأم مرتبطة بدفع ايجارات سنوية بإجمالي مبلغ 3,748,000 دينار كويتي (2015 – 3,748,000 دينار كويتي).

ب- التزامات محتملة:

	2016	2015
خطابات ضمان	**117,543**	112,793
	117,543	112,793

25 - إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية يمكن للشركة تخفيض رأس المال المدفوع، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون أو الحصول على قروض جديدة.

26 - أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتماشى مع أرقام السنة الحالية، والتي ليس لها أثر على مجموع حقوق الملكية وصافي خسارة المجموعة.